

# سكان بحد السوالم يطالبون برفع ضرر مصنع للإسفلت

الروائح الكريهة المنبعثة من المنشأة الصناعية تتسبب لهم في مخاطر صحية وبيئية

لمياء الزبيدي  
(صحافية متدربة)

ما زالت معاناة سكان بلدية حد السوالم مستمرة إثر الأدخنة الخانقة والروائح الكريهة المنبعثة من إحدى المنشآت الصناعية المتخصصة في تدوير وصناعة الإسفلت «الزفت»، وطالبت التنسيقية المحلية للمجتمع المدني بحد السوالم على إثر ما وصفته بـ«المخاطر الصحية والبيئية» التي أضحت المنشأة الصناعية تشكلها الجهات المسؤولة بالتدخل العاجل من أجل إنقاذ المنطقة.

وأوضحت التنسيقية المحلية للمجتمع المدني بحد السوالم أنها خاضت مجموعة الأشكال «الاحتجاجية»، وعقدت اجتماعات مع السلطات المحلية والسلطات الإقليمية لتنبيهها إلى «المخاطر الصحية والبيئية والاقتصادية» لهذه المنشأة بحسب ما كشفته في بيانها الذي تتوفر «المساء» على نسخة منه. وحسب تصريح أحد أعضاء التنسيقية لـ«المساء»، فإن المصنع غير نشاطه بشكل غير قانوني من تلفيف الإسفلت إلى صناعته، ليصبح مصدر قلق لجميع السكان بسبب الرائحة الكريهة التي تنبعث ليلاً، ورغم كل الاحتجاجات والوقفات فإنه لا يزال يمارس نشاطه،

وفق المصدر ذاته..

وعلق أحد المتضررين قائلا: «إن أغلب السكان يفكرون في الرحيل حفاظا على صحتهم وصحة أبنائهم فآكثرهم أصيب بمرض الربو، مضيفا أن ثمن بيع عقاراتهم انخفض، لأن هذه الكارثة أثرت كذلك على الجانب الاقتصادي للمنطقة».

وفي ظل ما أسمته التنسيقية المحلية للمجتمع المدني بحد السوالم بـ«تقاعس» المسؤولين محليا وإقليميا في إنفاذ القانون وحماية الأمن الصحي والبيئي والاقتصادي للمنطقة، نددت الأخيرة بـ«سياسة التسوية والمماطلة» التي تنهجها السلطات الوصية

وعدم تدخلها لتفعيل المساطر القانونية ورفع الضرر عن المواطنين.

كما تساءلت التنسيقية المحلية المذكورة عن مال المخرجات والتوصيات التي خلصت إليها اللجنة الإقليمية في 25 أكتوبر الماضي بحسب المصدر نفسه. ونأشدت التنسيقية، عبر بيانها، كافة الهيئات والمنظمات إلى مسانبتها لرفع «الضرر» عن هذه المنطقة، كما تطالب ممثلي السكان بتحمل مسؤوليتهم في الدفاع عن مصالحهم، مشيرة إلى عزمها خوض وقفة احتجاجية أمام مقر عمالة برشيد بحر الأسبوع الجاري.